

التمويل والبيئة، هل الصيرفة الخضراء هي الحل؟

Finance and environment, is the green bank a solution?

قادة سليم

بحري أميرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير

وعلوم التسيير

جامعة بسكرة

جامعة الحاج لخضر -باتنة 01

Abstract:

The principle of green financing refers to direct available surplus to the protection and improvement of the environment and this can be achieved through green banks (Green Banking, also called ethical banking), which aim to support environmental issues through green products and services offered to customers.

The green banking model is designed to finance, environment-friendly economy, but performance, cost-effectiveness, and other environment factors surrounding the green banks make their objectives hard to reach.

This research paper focuses on the analysis of the green banks experience (with reference to some specific experiences) and the difficulties faced by the model

المخلص:

إن مبدأ التمويل الأخضر يعتمد على توظيف الفائض المالي المتوفر فيما يخدم حماية وتحسين البيئة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال البنوك الخضراء، حيث تهدف البنوك الخضراء إلى دعم القضايا البيئية من خلال ما تنتجه وتعرضه من منتجات وخدمات على زبائنها. فهي نموذج مصرفي يرمي إلى تمويل اقتصاد صديق للبيئة، لكن عاملا الأداء والمردودية وظروف المحيط الأخرى تجعل عمل البنوك الخضراء وانتشارها صعبا.

وتهدف هذه الورقة البحثية إلى الوقوف على واقع البنوك الخضراء والصعوبات التي يواجهها النموذج.

مقدمة :

لقد أسهم النمو السريع وغير المتوازن للتقدم الصناعي والتطورات غير المنضبطة المصاحبة له في تنامي سلسلة من المشاكل ذات الطابع البيئي، حيث أضحت قضايا التدهور البيئي - التصحر - الضغوطات الإنسانية على البيئة - الفقر - البطالة، تمثل واقعا مؤلما ملازما للحياة في العصر الحديث، وخاصة مع تعزيز نموذج الحداثة والتقنيات المتطورة لقدرة البشر على الأضرار بالبيئة، ومما لاشك فيه أن جلّ هذه المشكلات ناتج عن سوء تسيير الإنسان للبيئة، بحيث لم تعد تكتسي صبغة محلية محدودة، ولكنها تفاقمت لتصبح انشغالا جهويا ودوليا .

وبسبب تعاضد خطر تلك المشاكل من جهة، وتقلص نسبة الموارد على الأرض وإضعاف قدرتها على تجديد ذاتها من جهة أخرى، فإن هناك حاجة ملحة لترشيد التعامل الإنساني عن طريق تبني ما يعرف بالمصارف الخضراء.

فالمصارف أو البنوك الخضراء هي تلك المؤسسات المالية التي تستخدم التمويل العام للاستفادة منه في تمويل الطاقة النظيفة. ومن هنا تتبلور إشكالية الدراسة :

"ما هو دور الصيرفة الخضراء في تمويل المؤسسات الاقتصادية في إطار مشجع للبيئة؟"
هذه الاشكالية تنبثق عنها مجموعة من التسؤلات الفرعية :

- فيم تتمثل الصيرفة الخضراء؟
- كيف تساعد الهيئات الدولية في انتشار وتطوير الصيرفة الخضراء؟
- ما هي أهم التجارب الدولية في مجال الصيرفة الخضراء؟

أولاً- مفهوم البنوك الخضراء:

البنوك الخضراء تعتبر مثل البنوك العادية، و تسمى أيضا بالبنوك الأخلاقية أو أحد البنوك المستدامة. وقد بدأت البنوك الأخلاقية بهدف حماية البيئة ، ويتم التحكم من قبل السلطات

نفس ما فعله أحد البنوك التقليدية، التي تعتبر جميع العوامل الاجتماعية والبيئية / الايكولوجية، وذلك بهدف حماية البيئة و الحفاظ على الموارد الطبيعية، يتم السيطرة عليها من قبل نفس السلطات ولكن مع وضع جدول أعمال إضافية نحو رعاية البيئة (الموارد موارد الأرض

للمهنيين المصرفية الخضراء ينطوي على مبادئ الاستدامة، والإفراض الأخلاقية، وحفظ وكفاءة الطاقة.¹

وبالتالي يمكننا وضع تعريف بسيط للصيرفة الخضراء:

"الصيرفة الخضراء يعني تشجيع البيئية - الممارسات الصديقة والحد من انبعاث الكربون الخاص من الأنشطة المصرفية الخاصة بك."

الصيرفة الخضراء يمكن أن تعود بالنفع على البيئة سواء من خلال تقليل انبعاث الكربون من المستهلكين أو البنوك، أو يمكن للمستهلك توفير الورق وتعود بالنفع على البيئة. من الناحية المثالية، فإن المبادرة الصيرفة الخضراء تشمل كلا من الخدمات المصرفية عبر الإنترنت هو مثال على ذلك، و الفوائد البيئية تعمل في كلا الاتجاهين، فالصيرفة الخضراء يعني الجمع بين التحسينات التشغيلية والتكنولوجية، وتغيير عادات العميل.

1- خصائص البنوك الخضراء

جميع المصارف الخضراء ستتميز بعدة خصائص مشتركة هي:

- تحفيز الطلب من خلال تغطية 100 في المائة من التكاليف الأولية من خلال مزيج من التمويل العام والخاص.
- الاستفادة من الأموال العامة من خلال جذب المزيد من الاستثمارات الخاصة نحو أسواق الطاقة النظيفة وكفاءة استخدام الطاقة.

- إعادة تدوير رأس المال العام وذلك لتوسيع الاستثمار الأخضر وعدم المساس بأموال دافعي الضرائب.
- الحد من أوجه القصور في السوق.
- توسيع نطاق حلول الطاقة النظيفة في أسرع وقت ممكن، وتعظيم مكاسب الكهرباء النظيفة ومكاسب الكفاءة المتحصلة نظير كل دولار تنفقه الدولة.

ومع الاختلاف من دولة لأخرى يمكن للمصارف الخضراء تبني مجموعة متنوعة من الهياكل، والاستفادة من مختلف الأوعية الادخارية العامة، وخلق مجموعة متنوعة من المنتجات المالية، وقد تستخدم المصارف أدوات مالية مثل القروض طويلة الأجل والقروض منخفضة الفائدة، أو صناديق القروض الدوارة، أو منتجات التأمين (مثل ضمانات القروض أو احتياطات خسائر القروض)، أو الاستثمارات العامة منخفضة التكلفة، أو ربما تصمم منتجات مالية جديدة.

2- مجموعة البنوك الخضراء في العالم:

لقد تم بناء اللبنة الرئيسية لهذا المشروع في محادثات باريس لتغير المناخ COP21 ، بعد إعلان مجموعة من ستة بنوك خضراء، فضلا عن مؤسستين غير ربحيتين تشكيل شبكة أسموها شبكة البنك الأخضر، بهدف زيادة عدد هيئات تمويل الطاقة المتجددة في كافة أنحاء العالم. أما الشركاء المؤسسين لهذه المبادرة في الطاقة النظيفة، فهم: من بريطانيا بنك المملكة المتحدة الأخضر للاستثمار في المملكة المتحدة، ومن الولايات المتحدة بنك كونيكتيك الأخضر، وبنك نيويورك الأخضر، ومن اليابان الصندوق الأخضر، ومن ماليزيا شركة التقنية الماليزية الخضراء، ومن أستراليا مؤسسة التمويل الطاقة النظيفة، وتتوي الشبكة التوسع وبشكل سريع، وقد عينت هذه البنوك مجلس الدفاع عن الموارد الطبيعية، والتحالف من أجل الرأسمال الأخضر، وهو يتشكل من الخبراء في تطوير المصارف

الخضراء، وقد وافقت مؤسسة على توفير التمويل الأولي، وتعمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على استخدام قدراتها في عقد الاجتماعات لتسهيل تبادل الخبرات بين البنوك الخضراء والبلدان المهتمة في تأسيس بنوك، وقالت NRDC أصبحت البنوك الخضراء بطريقة متزايدة الطريقة المفضلة لجمع رؤوس الأموال بهدف الاستثمار في الطاقة المتجددة. وفي العام 2014، تم إعلان أن "البنوك الخضراء، تتوقع بشكل جماعي جمع أكثر من 40 مليار دولار من رؤوس الأموال للاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة، بالإضافة إلى كفاءة استخدام الطاقة النظيفة على مدى السنوات الخمس المقبلة."²

ثانيا - موقف الهيئات الدولية من الصيرفة الخضراء:

أصدرت خزانة البنك الدولي أولى سندات دعم البيئة عام 2008 في وقت لم يكن لدى المستثمرين فيه خيارات لتحقيق دخل ثابت ونقدي يساند بشكل خاص المشاريع التي تركز على المناخ وتراعي الحفاظ على البيئة. ومنذ ذلك الحين، أصدر البنك الدولي سندات لدعم البيئة بأكثر من 6 مليارات دولار من خلال 65 معاملة بسبعة عشر عملة، كما أصدرت مؤسسة التمويل الدولية بشكل منفصل سندات بقيمة 3.4 مليار دولار، شملت إصدارين لسندات لدعم البيئة حجم كل منهما مليار دولار عام 2013. وتستخدم العائدات التي تدرها هذه السندات الصادرة عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية في مساندة مشاريع الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، والنقل المستدام والمشاريع الأخرى منخفضة الانبعاث الكربونية، مثل النقل الحضري المستدام في الهند وتطوير الطاقة الحرارية الأرضية في إندونيسيا، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة في الصين والإدارة المستدامة للغابات في المكسيك وإدارة مخاطر الكوارث في الجمهورية الدومينيكية فضلا عن تمويل إدارة الغابات ومستجمعات الأمطار والبنية التحتية لمنع الدمار الذي تسببه الفيضانات الناتجة عن تغير المناخ، فضلا عن بناء القدرة على التصدي لتغير المناخ

وكان السند الأخضر الذي أصدره البنك الدولي في جانفي 2015 بقيمة 600 مليون دولار ولأجل 10 سنوات أكبر سندات البنك الصادرة بالدولار الأمريكي وأطول سندات المعيارية الخضراء من حيث أجل الاستحقاق. ويعكس عدد المستثمرين البالغ 25 مستثمرا في السند الجديد الاهتمام المتزايد بالسندات الخضراء من مختلف أنحاء العالم. ويضم هؤلاء المستثمرون صندوقي الاستثمار السويسريين، AP2 و AP4، ووحدة خدمات الخزانة بدويتش بنك، وصناديق بلاكروك وميروفا ونيكو لإدارة الأصول، وشركة نيبون للتأمين على الحياة، وصندوق براكسيس الوسيط لإدارة الدخل، وصندوق التقاعد المشترك لموظفي الأمم المتحدة، وزورشر كانتونال بنك³.

ثالثا - علاقة التمويل الأخضر بالنمو الاقتصادي:

حسب تقرير البنك الدولي إن تحسين كفاءة استخدام الطاقة لا يعود بالنفع على البيئة فحسب، بل أيضا على النمو الاقتصادي، وأوضح التقرير الذي أصدره البنك بعنوان «تزويد المدن الخضراء بالطاقة في جنوب شرق آسيا - تطبيق أسلوب التخطيط المستدام للطاقة والانبعاثات الغازية في المناطق الحضرية»، هناك علاقة وثيقة وواضحة بين الاستثمار في الحلول المعززة لكفاءة استخدام الطاقة في البنية التحتية من ناحية، وبين النمو الاقتصادي من ناحية أخرى، وذلك بناء على دراسة أجريت على ثلاث مدن هي: دانانغ في فييتنام، وسورابايا في إندونيسيا، وسيبو في الفلبين. و أشار إلى أنه خلال تحسين كفاءة استخدام الطاقة وتخفيض الانبعاثات الغازية المسببة للاحتباس الحراري، فإن المدن لا تساعد فقط البيئة العالمية، بل إنها أيضا تدعم التنمية الاقتصادية المحلية من خلال زيادة الإنتاجية، وتخفيض معدلات التلوث، واستخدام الموارد بمزيد من الكفاءة.

و أضاف التقرير أنه يمكن لأسلوب التخطيط المستدام لكفاءة استخدام الطاقة في المناطق الحضرية، أن يساعد المدن على المضي على درب النمو الأخضر، من خلال تيسير وضع سياسات شاملة للطاقة في المناطق الحضرية، وكذا استراتيجيات استثمار لتعزيز كفاءة استخدام الطاقة.

وتتمثل نتيجة هذا التقييم والتحليل في تخصيص حافظة استثمارات بيئية عالية الجودة ومحددة المعالم، يمكن طرحها بسهولة على المستثمرين والممولين المحتملين.⁴

وكان مستثمرون أمريكيون، أمثال إدارة الخزانة بولاية كاليفورنيا، ومستثمرون مشهورون مستدامون ومسؤولون مثل صندوق تقاعد المدرسين بولاية كاليفورنيا (CalStrs)، وتريليوم، وجمعية تأمين ومعاشات المعلمين - وصندوق استثمارات التقاعد الجامعي TIAA-Cref، من الرعيل الأول للمستثمرين في السندات الخضراء. كما يعمل مديرو السندات، من أمثال بلاك روك، ميروفا، ونيكو لإدارة السندات، على زيادة دعمهم لهذه السوق. وكانت الصين المهيمنة على هذه السوق، حيث استحوذت الشركات الصينية على 48% من هذه الإصدارات. كذلك كانت شركات المياه والكهرباء الأوروبية نشطة حيث استفادت من أسعار الفائدة المنخفضة هناك، فعلى سبيل المثال لم تتعدّ فائدة أحد الإصدارات التي تستحق في 2026 نسبة 0.9%.⁵

رابعا - بعض التجارب الدولية في مجال الصيرفة الخضراء:

1- تجربة قطر:

ويعد بنك الدوحة البنك الأول في منطقة الشرق الأوسط في مجال مناصرة القضايا البيئية حيث يتمتع البنك برؤى القيادة كمؤسسة تقدم الصيرفة الخضراء، والريادة في مجال زيادة الوعي للمحافظة على البيئة، وتشجيع الأفراد في المشاركة بفاعلية في الحملات البيئية بالإضافة إلى تشجيع الأطفال في المدارس ليصبحوا مناصرين للقضايا البيئية منذ الصغر.

ويمتلك البنك رؤية لدعم نشاطاته المستقبلية وتطوره وتوسعه بمحفظة أكثر تنوعاً من خلال دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في تصميم منتجاته وسياساته واستراتيجياته. وقد تم اتخاذ المبادرات على جزأين: المبادرات البيئية ومبادرات المسؤولية الاجتماعية⁶.

نشاطاته في مجال الصيرفة الخضراء وتماشياً مع نزوع بنك الدوحة نحو الابتكار ومساهماته في مجال الحفاظ على البيئة، فإنه يسر البنك الإعلان عن إطلاق مفهوم "الصيرفة الخضراء".

اطلق بنك الدوحة موقعا إلكترونياً للصيرفة الخضراء على شبكة الإنترنت، ويعرض الموقع مبادرات البنك لدعم القضايا البيئية من خلال تكاتف جهود كل من القطاعين العام والخاص. كما يبرز مختلف الأنشطة البيئية والمبادرات التي يقوم بها البنك، والمنتجات والخدمات الخضراء التي يقدمها، وجميع الأحداث المقبلة المتعلقة بالبيئة، وقد قام كل من بنك الدوحة ومنظمة اليونسكو بوضع خططٍ للعمل معاً كفريق واحد في مختلف المجالات بما في ذلك إنشاء المدارس البيئية، وغرس الأشجار، وتبني حملة تنظيف الشواطئ، وإعادة تدوير النفايات وإدارتها.

ويهدف بنك الدوحة من خلال إطلاق "الصيرفة الخضراء" إلى تشجيع كل عميل من عملاء البنك على الاضطلاع بمسؤولياته للمساعدة في الحفاظ على البيئة. لكن ما الذي تعنيه "الصيرفة الخضراء"؟ هنالك مزايا متعددة تترتب على الصيرفة الخضراء، ومن بينها:

- إعادة مبلغ نقدي قيمته 50 ريال قطري لكافة العملاء الحاليين الذين يقومون بتحويل حساباتهم إلى "حسابات خضراء".
- إعادة مبلغ نقدي قيمته 10 ريال قطري كل شهر ولمدة عام كامل لكافة حملة "الحسابات الخضراء" الجدد.

- تقليل استخدام الأوراق أثناء القيام بالأعمال المصرفية وذلك من خلال إعطاء ميزة للحصول مجاناً على الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والخدمات المصرفية عبر الرسائل القصيرة على الهاتف الجوال، والخدمات المصرفية عبر الهاتف، وخدمات الصراف الآلي.
- خدمات مجانية لدفع الفواتير إلكترونياً.
- خدمات التحويل الإلكتروني لتحويل الأموال إلى البلد الأم للعميل وهي خدمة يتفرد بها بنك الدوحة.
- خدمة كشف الحساب الإلكتروني الذي يرسل مباشرة إلى بريد العميل الإلكتروني.
- توفير نموذج فتح الحساب على الإنترنت لفتح "حساب أخضر".
- دخول مجاني إلى خدمة "سوق الدوحة"، وهو أول مركز تسوق إلكتروني من نوعه في دولة قطر.
- تسجيل مجاني للتجار للعام الأول من الاشتراك في موقع التجارة الإلكترونية لسوق الدوحة
- يمكن للعميل المساهمة في مساعي التخضير من خلال قنوات متنوعة منها خدمات بنك الدوحة المصرفية عبر الإنترنت وفروع البنك ومركز الاتصالات.

تعد الحسابات الخضراء جواب بنك الدوحة على النهج الاحترازي المتعلق بالخدمات المصرفية الصديقة للبيئة، والتي تصب في اتجاه مسيرته التي تهدف إلى جعل البيئة أكثر نظافةً وأخضراراً، من خلال تعزيز مفهوم "الخدمات المصرفية اللاورقية". فالبنك يقوم بحماية البيئة من خلال منح العملاء دخولاً مجانياً إلى خدمة الإنترنت المصرفي، وخدمة

الرسائل النصية القصيرة، والخدمة الهاتفية المصرفية، والصرافات الآلية وذلك للقيام بعملياتهم المصرفية⁷.

حصل بنك الدوحة، أحد أكبر وأهم البنوك في دولة قطر، على جائزة "أفضل بنك في تطبيق النظم الخضراء - جوائز الإبداع التقني العربي 2010" من قبل مجلة أريبيان كمبيوتر نيوز في دبي بالإمارات العربية المتحدة.

ومن خلال تطبيق نظام لترشيد الطاقة على مستوى المؤسسة، فقد انخفض انبعاث الكربون بنسبة تزيد عن 40% كما أدى ذلك إلى وصول النفايات الإلكترونية إلى صفر من خلال تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بحوالي 864 طن سنويًا⁸.

2- تجربة سويسرا:

تسعى الحكومة السويسرية إلى تبني نموذج مصرفي يعرف بال "البنك الأخضر"، وترغب بريطانيا وبقية الدول الأوروبية في تفعيله لحل بعض المشاكل الاقتصادية العالقة، ويدخل "البنك الأخضر" في إطار مفهوم جديد يرمي إلى تمويل الاقتصاد الأخضر الصديق للبيئة عبر تقديم مساعدات مالية لأفضل المشاريع القادرة على ضمان أداء ومردود عاليين، حسبما ذكرت صحيفة "الحياة" اللندنية.

وترتفع جاذبية "البنك الأخضر" بالنسبة لسويسرا، بعدما رصد مراقبون تحركات غير مألوفة لحكومة لندن نحو تأسيس نسخة منه، ترحب بكل تلك المشاريع الرامية إلى تقليص نسبة أوكسيد الكربون في الجو.

وظهرت المصارف الخضراء منذ بضع سنوات فقط، وتنتشر ببطء، إذ وصل حجم استثماراتها إلى نحو 3 بلايين دولار، وهي تقدم 50 ألف دولار لتمويل المشاريع الشخصية، في مقابل فائدة تصل إلى 6% ولمدة 11 سنة.

كما أن نحو 50% من التمويل يتجه إلى دعم إنشاء مصانع لإنتاج الطاقة الشمسية، في

حين يذهب 30 % منها لتمويل إنشاء المزارع البيولوجية و 16 % لإنتاج الكهرباء من طاقة الرياح.

❖ **اسكتلندا:** فازت العاصمة الاسكتلندية إدنبرة، في أعقاب مسابقة استمرت ثلاثة شهور تغلبت خلالها على 32 مدينة منافسة أخرى، بحق استضافة المقر الرئيس لبنك الاستثمارات الخضراء البريطاني .

ويشكل هذا البنك أول محاولة من نوعها قامت بها أية حكومة في العالم، لتأسيس جهاز تمويلي دائم متخصص في تسريع إقامة اقتصاد منخفض الانبعاثات الكربونية، بالتزامن مع توفير عائدات مضمونة للمستثمرين.

وتبلغ قيمة رأس المال المبدئي للبنك 3 مليارات يورو (4.7 مليار دولار) تقدمها الحكومة البريطانية للبنك، وتتضمن مساهمة بقيمة 103 ملايين يورو (161 مليون دولار) يتم استقطاعها من حصيلة الضرائب التي تجتبيها الحكومة الاسكتلندية من عائدات إنتاج الوقود الأحفوري في اسكتلندا. وسوف يتمتع البنك بحق الاقتراض التجاري اعتباراً من أبريل 2015، وفقاً لما ذكرته هيئة "سكوتش إنتربرايز"، الحكومية المسؤولة عن تنمية الاقتصاد الاسكتلندي

ويوفر البنك الجديد عدداً من الفرص الاستثمارية الجديدة للمستثمرين من الشرق الأوسط، ما يُمكنهم من الاستثمار بمعدل مخاطرة منخفض في قطاعي الطاقة المتجددة وتكنولوجيا الطاقة النظيفة من الأمور المُفدّة للنظر، أن البنك يعتبر وحدة مؤسسية مستقلة تتعاون عن كثب مع الحكومة، ما يتيح له تحديد وإدارة ميزانياته بنفسه. وسوف يركز بنك الاستثمارات الخضراء تحديداً على معالجة أسباب فشل أسواق الاستثمار في تطوير مشاريع بنى تحتية خضراء حتى الآن، ويسعى بالتالي لتحفيز الاستثمارات المستدامة للقطاع الخاص وتعزيز الجدوى الاقتصادية للدعم الحكومي في هذا المجال.

خامسا - عوائق الصيرفة الخضراء

هناك مجموعة من العوائق التي تحول لتطبيق الصيرفة الخضراء نذكر منها ¹⁰:

- الشكوك حول المنتجات المصرفية الخضراء لا يزال قائماً في السوق؛
- عدم وجود التشجيع المستمر لهذا النوع من الصيرفة من طرف الحكومات والبنوك و الاطراف الاخرى ذات الصلة؛
- الأزمة المالية للرهن العقاري ونتائجها جعل كلا من المستثمرين و الأسر يمتازون بالحذر من أي استثمار؛
- البيروقراطية التي لازالت اغلب الدول تعاني منها؛
- مخاوف بشأن التغيرات المحتملة في المجالات القانونية و الضريبية اثناء عملية الاستثمار.

الخاتمة

وفي الأخير نجد أن الصيرفة الخضراء تشجع على تبني الممارسات الصديقة للبيئة وتسهم في تخفيض بصمة الكربون الناتجة عن مزاولة الأنشطة المصرفية. فيتعين على البنوك بصفتها كيانات مسؤولة اجتماعياً تخصيص رأس مال للصيرفة الخضراء إلى جانب رأس المال الخاص بالمتطلبات الإشرافية. وتشمل النواحي المرتبطة بالصيرفة الخضراء والمؤثرة على التنمية المستدامة كل من الاقتصاديات الخضراء، والأمن الغذائي، والمسؤولية الاجتماعية للشركات، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتمويل البرامج والمشاريع التي تخفف من التغير المناخي، والشركات الصغيرة والمتوسطة، والاستدامة في العالم، فالصيرفة الخضراء تحفز على نشوء الاقتصاديات الخضراء وتخفف من آثار تغير المناخ وبالتالي يتحتم علينا وضع سياسات فعالة تستقطب القطاعات الخاصة للاستثمار في

المشاريع التي من شأنها الحد من تغيرات المناخ وتعالج بدورها تحديات الأمن الغذائي. وتعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة محفز مهم للتنمية المستدامة للاقتصاديات المختلفة. الإحالات والمراجع:

¹ Nishikant Jha and Shraddha Bhome : A STUDY OF GREEN BANKING TRENDS IN INDIA,

International Monthly Refereed Journal of Research In Management & Technology, ISSN – 2320-0073, Volume II, May'13, p 128 .

www.abhinavjournal.com

²- شبكة من البنوك الخضراء تستثمر 40 مليار دولار خلال السنوات الخمس القادمة، فيفري 2016

<http://greenarea.me/ar/>

³ - <http://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2015/02/25/green-bond-story-market-growth-innovation>

⁴- تقرير البنك الدولي حول الصيرفة والمدن الخضراء تحت عنوان: تزويد المدن

الخضراء بالطاقة في جنوب شرق آسيا - تطبيق أسلوب التخطيط المستدام للطاقة

والانبعاثات الغازية في المناطق الحضرية»، نشر بتاريخ 20-02-2014

<http://www.almasryalyoum.com/News/Details/397182#>

⁵ - <http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/special-interviews/2016/05/20>

⁶<http://www.dohagreenbank.com/ar>

⁷ - الحساب الأخضر: بنك الدوحة، قسم الخدمات،

<http://www.dohagreenbank.com/>

⁸ - بنك الدوحة يحصل على جائزة أفضل بنك في تطبيق النظم الخضراء في منطقة الشرق الأوسط، بنك

الدوحة، الصفحة الرئيسية، فيفري 2014

⁹ - البنوك الخضراء" .. نموذج مصري يرمي إلى تمويل الاقتصاد صديق البيئة، 06-07-2011

<http://www.masress.com/moheet/28736>

¹⁰- Theodore Kalantonis : Green Banking : Opportunities & Obstacles , The Second Sustainability Summit, October 20th 2010, Athens ,p 12